

سُؤَالٌ وَجَوَابٌ حَوْلَ  
فِقْهِهِ

# الوَاقِع

منتدى اقرأ الثقافي  
www.iaqa.ahlamontada.com

لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ

مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الألباني

قَامَ عَلَى نَشْرِهِ

عَلِيٌّ بْنُ عَسْتَنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

الْعَلَوِيُّ الأَثَرِيُّ



سُؤَالٌ وَجَوَابٌ حَوْلَ

# فِقْهِ الْوَاقِعِ

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ  
مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ

قَامَ عَلَى نَشْرِهِ  
عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ  
الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف  
الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الناشر

دار الجلالين للنشر والتوزيع  
السعودية - الرياض

سؤال وجواب

حول

فقه الواقع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم<sup>(١)</sup>

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ  
 بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ  
 فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .  
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .  
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أثما بعد :

فإنَّ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالتَّزْيِينِ قَوْلَ رَبَّنَا  
 سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ

---

(١) بقلم : علي بن حسن .

وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١﴾ ؛ إِذِ  
الْآيَةُ تُبَيِّنُ أَصْلَ التَّوَقُّفِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ لِلْمُسْلِمِ فِيمَا  
يَسْمَعُ ، أَوْ يُبْصِرُ ، أَوْ يَعْتَقِدُ ؛ وَأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ - بِنَتَائِجِهِ -  
قَائِمٌ عَلَى الْعِلْمِ ، دُونَ مَا سِوَاهُ ...

وَمَعْنَى الْآيَةِ : « لَا تَتَّبِعْ مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِ ، فَلَا  
يَكُنْ مِنْكَ اتِّبَاعٌ بِالْقَوْلِ ، أَوْ بِالْفِعْلِ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ، لِمَا لَا  
تَعْلَمُ ، فَهَئَانَا عَنْ أَنْ نَعْتَقِدَ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ ، أَوْ أَنْ نَفْعَلَ إِلَّا  
عَنْ عِلْمٍ . أَوْ أَنْ نَقُولَ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ .  
فَمَا كُلُّ مَا نَسْمَعُهُ ، وَمَا كُلُّ مَا نَرَاهُ نَطْوِي عَلَيْهِ  
عَقْدَ قُلُوبِنَا ، بَلْ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ فِيهِ ، وَنُفَكِّرَ ، فَإِذَا عَرَفْنَاهُ  
عَنْ بَيِّنَةٍ اعْتَقَدْنَاهُ ، وَإِلَّا تَرَكْنَاهُ حَيْثُ هُوَ فِي دَائِرَةِ  
الشُّكُوكِ وَالْأَوْهَامِ ، أَوْ الظُّنُونِ الَّتِي لَا تُعْتَبَرُ » (٢) .

وُحْلَاصَةُ مُرَادِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ الْوَصَاءُ بِأَنْ : « لَا

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) « أصول الهداية » ( ص ٩٧ ) لابن باديس - بتعليقي .



تَقُلْ لِلنَّاسِ وَفِيهِمْ؛ مَا لَا عِلْمَ لَكَ بِهِمْ، فَتَرْمِيهِمْ  
بِالْبَاطِلِ، وَتَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ» <sup>(١)</sup>.

وَمَا أَجَمَلَ قَوْلَ الْإِمَامِ الْقُدَوَّةِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
الْمُزَنِّيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِيَّاكَ مِنَ الْكَلَامِ مَا إِنْ أَصَبَتْ فِيهِ  
لَمْ تُتَوَحَّزْ، وَإِنْ أَخْطَأَتْ تُتَوَرَّعُ؛ وَذَلِكَ سُوءُ الظَّنِّ  
بِأَخِيكَ» <sup>(٢)</sup>.  
أَقُولُ:

مَا أُحَرِّى الْمُسْلِمِينَ - الْيَوْمَ - وَهُمْ يُبْهِتُونَ  
أَنْفُسَهُمْ لِأَمْرِ عَظِيمٍ عَظِيمٍ، أَنْ يَتَأَمَّلُوا هَذِهِ السَّعَانِي  
الشَّرِيفَةَ، وَأَنْ يُعْمِلُوا فِي عَقُولِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ أَحْكَامَهَا أَمْرًا  
وَنَهْيًا، عِلْمًا وَعَمَلًا، لَا أَنْ تَكُونَ مُجَرَّدَ كَلِمَاتٍ يَنْتَقُونَ  
بِهَا، وَالْفَافِظُ يُكَرِّرُونَهَا؛ دُونًا تَطْبِيقِ وَاعٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَنْفِيزٍ

(١) «تفسير الطبري» (١٥ / ٨٧).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧ / ٢١٠) وأبو نعيم في

«الحلية» (٢ / ٢٢٦).

لِحَقُوقِهَا وَوَاجِبَاتِهَا !

وَتَطْبِيقاً لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْقَرَأَتِيَّةِ الْهَامَّةِ، وَ « فَهْمًا  
لِلْوَاقِعِ » الَّذِي يَعْيشُهُ الْمُسْلِمُونَ بَعَامَّةٍ، وَ ( الدُّعَاءُ )  
بِخَاصَّةٍ : لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ صُورٍ ( وَاقِعِيَّةٍ ) عِشْنَاهَا  
وَغَايَتُهَا؛ تُبَيِّنُ مَدَى التَّنَاقُضِ السَّحِيقِ بَيْنَ أَمْرِ الْقُرْآنِ  
وَتَنْفِذِ الْإِنْسَانِ، حَتَّى نَجْتَنِبَهَا فِي نُفُوسِنَا، وَنُحَذِّرَ مِنْهَا  
إِخْوَانَنَا وَأَصْحَابَ الْحَقُوقِ عَلَيْنَا، فَأَقُولُ :

كثيراً ما نَسْمَعُ مِنْ ( الدُّعَاءِ ) أَوْ ( الشَّبَابِ ) مَنْ  
يَقُولُ وَيَزِدُّدُ : ... الْعِلْمُ ... حُسْنُ الظَّنِّ ... التَّائِي ...  
الْأُخُوَّةَ ... الْخُضُوعَ لِلْحَقِّ ... الْبُعْدَ عَنِ التَّعَصُّبِ ...  
الْوَلَاءَ لِلْمُؤْمِنِينَ ... اسْتِمَاعَ النَّصِيحَةِ ... قَبُولَ الدَّلِيلِ ...  
... وَلَكِنْ ... وَعِنْدَ أَوَّلِ امْتِحَانٍ ( فِعْلِيٍّ عَمَلِيٍّ )  
تُعَرَّفُ بِهِ - حَقًّا - تِلْكَ الْأَقْوَالُ، وَتُقَاسُ بِهِ - صِدْقًا -  
هَاتِكَ الدَّعَاوَى؛ تَرَى انْقِلَابَ الْمَفَاهِيمِ ... وَتَغْيِيرَ  
الْمَوَازِين :

فالعلمُ يَنْقَلِبُ جَهْلًا ...  
 ومُحْسِنُ الظَّنِّ يَنْقَلِبُ تُهْمَةً ...  
 والثَّائِي يَنْقَلِبُ تَهْوَرًا ...  
 والأخوَّةُ تَنْقَلِبُ ضِدًّا ...  
 والخُضُوعُ لِلْحَقِّ يَنْقَلِبُ رَفْضًا ...  
 والبُعْدُ عَنِ التَّعَصُّبِ يَنْقَلِبُ غُلُوءًا ...  
 والوَلَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْقَلِبُ عَدَاءً ...  
 واستِمَاعُ النَّصِيحَةِ يَنْقَلِبُ إِبَاءً ...  
 وقَبُولُ الدَّلِيلِ يَنْقَلِبُ تَقْلِيدًا ...  
 ... كَيْفَ ذَلِكَ ! وَقَدْ مَلَأُوا الدُّنْيَا وَشَغَلُوا

النَّاسَ !!

... كَيْفَ ذَلِكَ ! وَهُمْ يَدْعُونَ الْحِرْصَ،  
 والامْتِثَالَ، وَاللَّيْنَ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ !!  
 ... سُبْحَانَ اللَّهِ ! كُلُّ ذَلِكَ يَكُونُ ... مِنْ غَيْرِ  
 حُجَّةٍ تُذَكِّرُ ... وَمِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يُبَيِّنُ أَوْ يُبْشِّرُ ...

والتَّائِظُ فِي ( واقع ) الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ - بَلْ مُنْذُ  
أَلْفِ يَوْمٍ - يَرَى أَنَّ ( الْكَثِيرِينَ ) مِنْهُمْ بَعِيدُونَ الْبُعْدَ كُلَّهُ  
عَنْ ادِّعَاءِ تِهِمْ، وَمُنْحَرِفُونَ الْإِنْحِرَافَ جَمِيعَهُ عَنْ  
مَزَاجِهِمْ !

وَمِمَّا ( يَتَنَاسَبُ ) مَعَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَمَوْضُوعِهَا ذِكْرُ  
أَمْثَلَةٍ مِنْ هَذَا ( الْوَاقِعِ ) الْمَرِيرِ؛ مَعَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ  
تُحْصَى، وَأَوْسَعُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ :

فَرَى شَبَابًا - مَثَلًا - أَوْ شَبَابًا، يُنَاقِشُهُمْ<sup>(١)</sup>

( طَالِبُ عِلْمٍ ) فِي مَسْأَلَةٍ ( فِكْرِيَّةٍ ) أَوْ ( دَعْوِيَّةٍ ) ...  
فَإِذَا وَافَقَ ذَلِكَ التَّقَاشُ مَا ( لُقِّنُوهُ ) ... وَطَابَقَ مَا  
( عَاشُوهُ ) .. وَجَاءَ مُلْتَبِّيًا لِرَغَبَاتِ مَا ( أَلْفُوهُ )  
وَاعْتَادُوهُ : كَانَ عِنْدَهُمْ ( مُنَاقِشُهُمْ ) الْأَخَ الْمُقَدَّمَ  
الْخَالِصَ صَادِقَ الْوُدِّ ...

وَأَنْ خَالَفَ قَوْلُكَ مَضْمُونَ فِكْرِهِمْ، أَوْ نَوَاحِي مِنْ

---

(١) سَوَاءٌ بِالْكِتَابَةِ أَمْ الشَّفَافَةِ !

رَأْيِهِمْ ... قَدْ فُوكَ بِزَبَدٍ مِنَ الْقَوْلِ السَّوِّءِ ... وَرَمَوْكَ عَنْ  
قَوْسٍ وَاحِدَةٍ يَتَّبِعُ بِهَا الْعَصْبَةُ أُولُو الْقُوَّةِ تَنُوءُ !! بَلْ  
تَرَاهُمْ يَتَنَاقَلُونَهَا - مِنْ غَيْرِ ثَبَتٍ - بِكُلِّ هُدُوءٍ !!!  
ومثَالُ آخَرُ ( وَاقِعِي ) أَيْضاً :

أَنْ مَنْ يُوضَعُ - مِنْ ( الدُّعَاةِ ) أَوْ غَيْرِهِمْ - فِي  
بَعْضِ الْأَذْهَانِ عَلَى أَنَّهُ قُدُوءٌ ، وَأُسُوءٌ ، وَمَثَلٌ يُحْتَذَى بِهِ ،  
وَيُؤَخَذُ قَوْلُهُ ؛ يُصْبَحُ فِي عَقْلِ ذَوِي الْحِمَاسَةِ ، وَيُضْحِي فِي  
نَفْسِ ذَوِي الْعَوَاطِفِ الْجَارِفَةِ : عَلَامَةٌ بِنَفْسِهِ عَلَى  
الْحَقِّ ... وَدَلِيلًا يَمَحُضُ كَلَامِهِ عَلَى الصَّوَابِ ...

وهذا انحرافٌ عَظِيمٌ بِلَا ارْتِيَابٍ ...

يَقُولُونَ - بِلِسَانِ قَالِهِمْ أَوْ حَالِهِمْ - : نَحْنُ  
( نُقَدِّرُ ) ( الدُّعَاةِ ) ... وَأُولَئِكَ الْمُقْتَدَى بِهِمْ !! فَلَا  
تَقْرَبُوهُمْ ... وَأَيَّاكُمْ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَوْ نَقْدِهِمْ !!  
وهذا عَجَبٌ ... فَهَلْ ثَمَّةَ بَشَرٌ فَوْقَ النَّقْدِ وَالرَّدِّ ،  
خَلَا الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ .

ولو أَبْدَلَ ( بَعْضُ ) مِنْ هَؤُلَاءِ - لِحَرَارَةِ وَاقِعِهِمْ -  
رَأَى ( تَقْدِيرِهِمْ ) التَّزَعُّومَ ( سَيِّئًا ) لَكَانَ هُوَ الْوَصْفَ  
الْحَرِّيَّ بِهِمْ ، وَالْمُوَافَقَ لِحَالِهِمْ ...

إِذْ مُجَرَّدُ الرَّدِّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ ... وَلَوْ بِكَلَامٍ  
لَطِيفٍ ... غَيْرِ عَنِيفٍ ... هُوَ - عِنْدَ هَؤُلَاءِ - جُرْمٌ  
مَشْهُودٌ ... وَفِعْلٌ بَاطِلٌ غَيْرُ مَعْنُودٍ !

وَأَدْنَى إِشَارَةٍ ... وَلَوْ بِرَقِيقِ الْعِبَارَةِ ... يَعُدُّونَهَا مِنْ  
التَّعَدِّيِّ الصَّرِيحِ ... وَالتَّصَرُّفِ الْقَبِيحِ ...

وَيُصَاحِبُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْفَاسِدَةَ ... التَّابِعَةَ مِنْ  
الْعَصَبِيَّاتِ الْكَاسِدَةِ : مَوْجَاتٌ تَلَوَّ مَوْجَاتٍ مِنْ أَتْهَامِ  
الْبَرَاءَةِ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْأَصْفِيَاءِ ، بَلْ وَمُقَاطَعَةِ الْأَنْقِيَاءِ  
الْأَنْقِيَاءِ !!

أَقُولُ :

هَذِهِ شَرِيحَةٌ لِجَانِبٍ مِنَ ( الْوَاقِعِ ) الْقَاتِمِ الَّذِي  
يَعِيشُهُ - دُونَ شَعُورٍ - عَدَدٌ مِنَ الشَّبَابِ الْبَرِيِّ ،

العاطفي، المحب لدين الله سبحانه وتعالى ... يجب أن يعرفوها بأضدادها ... ويفهموها بحقائقها؛ لتهديب نفوسهم، وإصلاح فعالهم، حتى يكون ارتباطهم بالحق وللحق !

وما نشأت تلك السوالب فيهم ( وترعرعت ) إلا بسبب قلة العلم، والنظر في اتجاه واحد !!  
لقد جهل هؤلاء الإخوة الأحباب الأوفياء - أو تجاهلوا - أن الرّد لا يلزم منه التنبص والازدراء ... ولا يرافقه المقت أو شديد اللؤاء والبلاء ... لا من الراد أثناء رده، ولا ( فيه ) نتيجة رده !!

ثم من ناظر أو جادل أو

رام كشفاً لِقْدَى لم ينجل

قدحوا في دينه وأخذوا

عرضه مرمى سهام المنصل<sup>(١)</sup>

---

(١) ، الجذر الطالع ، ( ١ / ١٣٦ ) للشوكاني . =

وبيان حقيقة هذا المنهج العلمي المتبني في الرد وقبوله، والاستجابة إليه، قائم على أصليْن :

الأوّل : أنّ الواجب على المسلم أن يكون عنده « الاستعداد الدائم لتجاوز الأخطاء، وتصحيحها ... وهذا لا يتم إلا في جوٍّ من الفرح والغبطة بالنقد الصحيح، وترك أسلوب التزكية المطلقة للأقوال والأعمال والأشخاص والجماعات، والسعي الدائم لتعديل المناهج والمسالك، على وفق الحق الذي تقتضيه شريعة الله، ويدلُّ عليه النص من القرآن والسنة »<sup>(١)</sup>.

الثاني : « الأمر والنهي ضرورة بشرية؛ فكلُّ إنسان على وجه الأرض لا بُدَّ له من أمرٍ ونهي، ولا بُدَّ أن يُؤمَرَ ويُنهى؛ حتى لو أنّه وحده ؛ لكان يأمر نفسه

---

= والمنطل : السيف .

(١) « من وسائل دفع الغربة » ( ص ٦٦ - ٦٧ ) للأخ

سلمان العودة .



وَبِنَهَاها : إِمَّا بِمَعْرُوفٍ ، وَإِمَّا بِمُنْكَرٍ <sup>(١)</sup> .  
 فَلَا أَحَدٌ يَغْلُو عَنِ النِّقْدِ ... وَلَا أَحَدٌ يَسْتَعْلِي عَلَى  
 الْحَقِّ ...

وهذا هو المنهج الإيماني الحق، الذي يجب أن  
 يكون ساري النور بين الإخوة الأوفياء، وظاهر الضياء في  
 عقولهم وقلوبهم؛ «أما المنافقون؛ فهم مجتمعون لا على  
 شيء مؤتحيد، ولا على منهج واضح، بل على التخبُّط  
 والتقليد الأعمى، والاتباع للأشخاص، بحيث تدوب  
 شخصيات بعضهم في بعض وتنمحي، فلا تأمر بينهم  
 بمعروف، ولا تناهي بينهم عن منكر، ولا تناشخ في  
 الله» <sup>(٢)</sup> .

وهذا كله؛ دقته وجلته : مما لا ترضاه من قريب أو  
 من بعيد، لأخ - أو إخوة - تجمعنا وآبائهم دائرة عموم

(١) «المرجع السابق» (ص ٧٥) .

(٢) «المرجع السابق» (ص ٧٨) .

الإسلام، فَضْلاً عَنِ حَلَقَةِ خُصُوصِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ  
وَالْجَمَاعَةِ ...

ثُمَّ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا - أَوْ إِخْوَانِنَا - بَيْنَ رَأْدٍ  
وَمَرْدُودٍ عَلَيْهِ: نَرَى أَنَّ كُلَّ رَأْدٍ مِنْهُمْ هُنَا فَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ  
هُنَاكَ، وَأَنَّ الْمَرْدُودَ عَلَيْهِ هُنَاكَ هُوَ نَفْسُهُ رَأْدٌ عَلَى غَيْرِهِ  
هُنَا !!

فَلِمَاذَا ( يُعَامَلُ ) هَذَا بِمَا لَا يُعَامَلُ بِهِ ( ذَاكَ ) ؟ !  
وَلِمَاذَا ( يُتَعَامَلُ ) مَعَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا ( يُتَعَامَلُ )  
بِمِثْلِهِ مَعَ ( ذَاكَ ) ؟ !

أَمْ أَنَّ ( الْفَرْقَ ) نَاتِجٌ عَنْ « الْحَزْبِيَّةِ الضَّبِيقَةِ الَّتِي  
فَرَّقَتْ الْمُسْلِمِينَ شَيْعاً » <sup>(١)</sup> ؟ ! وَلَوْ كَانَتْ حِزْبِيَّةً نَفْسِيَّةً !  
أَحْرَامٌ عَلَى بِلَالِيهِ الدَّوْخِ

حَلَالٌ لِلطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ !  
وَأَمْرُ الرَّدِّ وَالتَّقْدِ طَبِيعِيٌّ جَدًّا عِنْدَ كُلِّ مُنْصِفٍ يَعْرِفُ

---

(١) « لِحُومِ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ » ( ص ٢٣ ) لِلأَخِ نَاصِرِ الْعَمَرِ .

( الْحَقُّ ) بِجَلَالِهِ .... لَا بِرِجَالِهِ .... إِذْ هُوَ تَطْبِيقُ  
عَمَلِيٍّ لِنَتِكَ الْقَاعِدَةِ الْمَشْرِقَةِ الْمُنِيرَةِ الَّتِي تُرَدِّدُهَا ...  
وَتُرَدِّدُونَهَا : « لَيْسَ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا وَيُؤْخَذُ مِنْ  
قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ » (١).

وَأَمَّا مَا تَوَهَّمَهُ - أَوْ أَوْهَمَهُ - ( الْبَعْضُ ) مِنْ أَنَّ  
فِي هَذَا الرَّدِّ أَوْ ذَلِكَ النَّقْدِ قَدْحًا وَغِييَةً (٢) ! فَقَدْ تَكْفَّلَ  
بِنَقْضِ هَذِهِ الشَّبَهَةِ وَكَشَفِ وَهَانِهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ  
ابْنُ تَيْمِيَّةَ - فِي « الْفَتَاوَى » ( ٢٨ / ٢٣٦ ) - ، بِرَحْمَةِ  
اللَّهِ ، حَيْثُ قَالَ فِي مَعْرِضِ مُنَاقَشَتِهِ لِمَشْرُوعِيَةِ الرَّدِّ  
وَالنَّقْدِ :

« وَلَيْسَ هَذَا الْبَابُ مُخَالَفًا لِقَوْلِهِ [ ﷺ ] :

(١) « جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ » ( ٢ / ٩١ ) لابن عبد البر .

(٢) و ( بَعْضُهُمْ ) يَقُولُ : « قَدْ سَلِمَ الْعِلْمَانِيُّونَ ! وَلَمْ يَسْلَمْ

الْمُؤْمِنُونَ » !! ... وَهُوَ كَلَامُ فَارُغِ الْمَتَسُونِ !!! إِذْ يَكْفِينَا لِنَقْضِ  
الْفِكْرِ الْعِلْمَانِيِّ فَضَائِحِ الدَّبْشِقْرَاطِيَةِ الْمُعَاصِرَةِ !! فَلَا أَطْبَلُ !

« الْغَيْبَةُ ذِكْرَكَ أَخَاكَ بِهَا يَكْرَهُ » ؛ فَإِنَّ الْأَخَ هُوَ الْمُؤْمِنُ، وَالْأَخَ الْمُؤْمِنُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي إِيْمَانِهِ لَمْ يَكْرَهُ مَا قُلْتُهُ مِنْ هَذَا الْحَقِّ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَهَادَةٌ عَلَيْهِ وَعَلَى ذَوِيهِ - ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَيَكُونَ شَاهِدًا لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ وَالِدَيْهِ أَوْ أَقْرَبِيهِ، وَمَنْ كَرِهَ هَذَا الْحَقَّ كَانَ نَاقِصًا فِي إِيْمَانِهِ، يَنْقُصُ مِنْ أُخُوَّتِهِ بِقَدَرِ مَا نَقَصَ مِنْ إِيْمَانِهِ، فَلَمْ يَعتبر كَرَاهَتُهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي نَقَصَ مِنْهَا إِيْمَانُهُ؛ إِذْ كَرَاهَتُهُ لِمَا لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ تَوْجِبُ تَقْدِيمَ حُبِّهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهذه الرِّسَالَةُ - أَخِي الْقَارِئُ الْحَبِيبُ - ثَانِي هَذِهِ الْأَيَّامَ لِتَعْرِيفِ النَّاسِ بِحَقَائِقَ غَائِبَةٍ عَنْهُمْ، انشغَلُوا بِسِوَاهَا عَنْهَا، وَانصَرَفُوا بِغَيْرِهَا إِلَى مَا هُوَ أَدْوَنُ مِنْهَا !! وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ بِجَلَاءٍ فِي ثَلَاثَةِ أَصُولٍ مُهِمَّةٍ :

---

(١) التَّوْبَةُ : ٦٢ .

الأول : معرفة حقيقة « فقه الواقع » ، ومدى الحاجة إليه في ( واقعنا ) المعاصر، سلباً وإيجاباً، وكيف يُتعامَلُ معه ؟ وكيف نَسْتَفِيدُ منه ؟

والثاني : بيانُ للمَنهجِ الواجِبِ اتِّباعُهُ مِنَ العُلَماءِ، والشبابِ « و ( الدُّعاة ) ؛ ألا وهو منهجُ التَّصَفِّيَةِ والتَّربِيَةِ، المَبْنِيُّ عَلَى العِلْمِ بِالكِتَابِ والسُّنَّةِ وَعَلَى مَنَهِجِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَالْعَمَلِ بِالْأَحْكَامِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْقَائِمُ عَلَى التَّائِي وَعَدَمِ التَّعَجُّلِ، وَالْمُؤَسَّسُ عَلَى صَدَقِ الْأَخْوَةِ ، وَالْبَعْدِ عَنِ الْحِزْبِيَّةِ الْمَقْبِيَّةِ وَالْعَصِيَّةِ الْقَاتِلَةِ !

الثالث : أَهْمِيَّةُ الرَّدِّ وَالتَّقْدِ، وَبَيَانُ أَنَّهُ أَمْرٌ سَائِعٌ

بَلْ مَطْلُوبٌ، وَلَكِنْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ !!

إِذْ « الْوَاجِبُ عَلَى أَيِّ مُسْلِمٍ رَأَى أَمْرًا أَخْطَأَ فِيهِ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ أَوْ ( الدُّعَاةِ ) : أَنْ يَقُومَ بِتَذْكِرِهِ وَنُصْحِهِ » <sup>(١)</sup> ،

دُونَهَا تَكْبِيرٌ عَلَى الرَّادِّ كَائِنًا مَنْ كَانَ !! فَيُؤَخَذُ مِنْهُ

---

(١) مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ ( ص ٦٠ ) .

( الْحَقُّ ) ، وَيُتْرَكُ مَا خَالَفَهُ ، إِذِ الْحَقُّ يُعْرَفُ ( بِدَلَالَتِهِ )  
 لَا بِمُتَجَرِّدِ قَائِلِهِ ! وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا « بِاتِّجَرْدٍ لِلَّهِ  
 - جَلَّ وَعَلَا - ، وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْهَوَى ، وَالتَّحَرِّيِ فِي  
 الْمَنْهَجِ » <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ ؛ فَهُوَ « عَادَةُ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ ؛  
 يَعْرِفُونَ الْحَقَّ بِالرِّجَالِ ، لَا الرِّجَالُ بِالْحَقِّ » <sup>(٢)</sup> .

وَرَجِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْقَائِلَ <sup>(٣)</sup> :  
 « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَدَيْنِ ؛ تَغْسِلُ إِحْدَاهُمَا  
 الْأُخْرَى ، وَقَدْ لَا يَنْقُلُغُ الْوَسْخُ إِلَّا بَنُوْعٍ مِنَ الْخُشُونَةِ ؛  
 لَكِنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ مِنَ النَّظَافَةِ وَالنُّعُومَةِ ، مَا نَحْمَدُ مَعَهُ  
 ذَلِكَ التَّخَشُّبَ » .

وَلَا بُدَّ لِي مِنْ كَلِمَةٍ يَقْتَضِيهَا هَذَا الْمَقَامُ ؛ لِصَلَتِهَا

(١) « امتحان القلوب » ( ص ٥٠ ) لِلأخِ نَاصِرِ التَّمَرِ .

(٢) « لِحُومِ الثَّمَلَاءِ تَسْمُومَةٌ » ( ٢٤ ) .

(٣) « مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى » ( ٢٨ / ٥٣ ) .

بِمَسْأَلَةٍ ( واقعية ) مِنْ مسائلِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ، فاقُولُ :  
 قد كَتَبْتُ فِي الشُّهُورِ الْأَخِيرَةِ رِسَالَتَيْنِ <sup>(١)</sup> فِي فقه  
 الدَّعْوَةِ <sup>(٢)</sup> - أَحْسَبُهُمَا - مُهْمَتَيْنِ غَايَةً - وَهُمَا لَا  
 تَخْرُجَانِ فِي إِطَارِهِمَا الْعَامَّ عَمَّا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامٍ شَيْخَنَا -  
 إِحْدَاهُمَا : فِي تَأْصِيلِ « فقه الواقع » ، وَبَيَانِ  
 مَهْمَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ .

وَالثَّانِيَّةُ : فِي مُقَارَنَةِ بَعْضِ « الْمَنَاهِجِ الدَّعْوِيَّةِ »  
 الْمُعَاصِرَةِ ، بِمَنْهَجِ السَّلَفِ ، وَبِأَصَالَتِهِ ، وَعُمُقِ مَفَاهِيمِهِ .  
 وَلَقَدْ شَرِّقَ ( الْبَعْضُ ) وَغَرَّبَ ... وَأَبْعَدَ ( ظَنُونُهُ )  
 وَقَرَّبَ ... مُدَّعِينَ دَعَاوَى بَعِيدَةٍ ... لَا رَشِيدَةَ وَلَا

---

(١) وَبَعْدَ كِتَابَةِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ بِنَحْوِ شَهْرَيْنِ ، وَفِي أُنْثَاءِ حُجَّ عَامِ  
 ( ١٤١٢ هـ ) سَمِعْتُ عَدَدًا مِنَ الشَّبَابِ يَذْكُرُونَنِي ( تَرَاجَعْتُ ) عَنْ  
 رِسَالَتَيَّ هَاتَيْنِ ۱۱

وَهَذَا تَحَبُّبٌ مُحْجَابٌ ، لَيْسَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ نِصَابٌ ۱۱  
 (٢) وَهُمَا رِسَالَتَانِ عَامَّتَانِ لَيْسَتَا مُوجَّهَتَيْنِ لِفَتْحٍ بِذَاتِنَاهَا ، أَوْ  
 أَشْخَاصٍ لْخُصُوصِهِمْ ، وَمَنْ تَوَهَّمْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ جَانَبَ الصُّوَابَ ۱

سَدِيدَةٌ !!

وَلَسْتُ أُرِيدُ الدَّفَاعَ عَنْ نَفْسِي ، أَوِ الذَّبَّ عَمَّا  
كَتَبْتُ ، أَوْ إِبْرَادَ الْمَوَاقِفِ الْإِبْجَائِيَّةِ مِنْ رِسَالَتِي ؛ وَلَكِنِّي  
أَكْتُبِي ( هُنَا ) أَنْ أَقُولَ :

تَاللَّهِ ... مَا كَتَبْتُ الَّذِي كَتَبْتُهُ - مِمَّا أَشْكَلُ عَلَى  
الْبَعْضِ ( وَاسْتَغْظَمُوهُ ) - إِلَّا تَنْبِيهاً وَتَحْذِيرًا :

تَنْبِيهاً لِأَحَبَّةٍ فِي اللَّهِ أَحْشَى عَلَيْهِمْ مِنْ تَكَرُّرِ أَغْلَاطِ  
عِظَامٍ جُرَّ إِلَيْهَا ( الْآخَرُونَ ) ، وَأَوْقَعَ فِيهَا ( السَّابِقُونَ ) ،  
وَأَغْرَقَ بِهَا ( الْمَاضُونَ ) ... وَحَصَلَ مَعَهُمْ - جَمِيعاً - مَا  
( الْكُلُّ ) بِهِ عَارِفُونَ ... وَ « السَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ  
بَغَيْرِهِ » <sup>(١)</sup> أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ !!

وَتَحْذِيرًا مِنْ ( اسْتِدْرَاجِ مَآكِرٍ ) - لَا يُخْرِجُ مِنْهُ  
بِمُجَرَّدِ رِسَالَةٍ شَخْصِيَّةٍ ، أَوْ نَصِيحَةٍ ذَاتِيَّةٍ ، أَوْ مُكَالَمَةٍ  
هَاتِفِيَّةٍ - ؛ نُسَاقُ إِلَيْهِ دُونَ أَنْ نَشْعُرَ ، لِتَذَوُّقِ مَرَارَتِهِ

---

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ( ٢٦٤٥ ) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، مِنْ قَوْلِهِ .



وَقَسَاوَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَدْرِي ...  
 فَلْيَكُنْ هَذَا عُذْرًا لِي فِيمَا ظَنُّ أَنَّهُ خُشُونَةٌ أَوْ شِدَّةٌ .  
 فَلَا مَرُ عَظِيمٌ ... وَالْخَطَرُ جَسِيمٌ !!  
 ... فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْذُرُنِي - وَلَا بُدَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 وَاجِدٌ - قَرِيبِي يَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ، وَمُطَّلَعٌ بِمَا فِي خَبِيثَةٍ  
 فُقَادِي ...

﴿ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ  
 الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَأَنِّي أَكْرَهُ هُنَا مَا كَتَبْتُهُ فِي مَقَامِ آخَرٍ <sup>(٢)</sup> ... أَكْرَهُهُ  
 لِیَفْهَمَ بَوَعِي عَمِيقٌ ... لَا لِيَمَرَّرَ دُونَ تَأَمُّلٍ وَتَطْبِيقٍ :  
 « وَمِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ أَنْ أُوكِّدَ - هُنَا - أَنَّ جَمِيعَ مَنْ  
 تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ ، أَوْ أَشْرْنَا إِلَيْهِمْ ... هُمْ إِخْوَانُنَا ...  
 وَأَحِبَّاؤُنَا ... فَلَهُمْ حَقٌّ عَلَيْنَا ، وَلَنَا حَقٌّ عَلَيْهِمْ .. فَلَا

(١) التَّنْكِیُوتُ : ١٠ .

(٢) « رُؤْيَا وَاقِعِيَّةٌ فِي الْمَنَاجِحِ الدَّعْوِيَّةِ » ( ص ٩٨ ) .

تَضِيقُ صُدُورَ ... وَلَا تَطِيشُ ظُنُونُ ...  
... وَالْقَلْبُ مَفْتُوحٌ لِلنُّصَحِ ... وَالْأُذُنُ تَنْتَظِرُ  
الإرشاد ... وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلسَّدَادِ .

فَإِنْ أَمَى ( الْبَعْضُ ) إِلَّا الْكَلَامُ ... وَأَصَرَّ عَلَى قَذْفِ  
( السَّهَامِ ) فَإِنِّي أُعْزِّي نَفْسِي وَمَنْ هُوَ ( مِثْلِي ) يَقُولُ مَنْ  
قَالَ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ :

اعْمَلْ لِنَفْسِكَ صَالِحًا لَا تَحْتَفِلْ

بِظُهُورِ قَبِيلٍ فِي الْأَنَامِ وَقَالَ

فَالْخَلْقُ لَا يُرْجَى اجْتِمَاعُ قُلُوبِهِمْ

لَا يُبَدُّ مِنْ مُثْنٍ عَلَيْكَ وَقَالِي

وَأَمَّا أَوْلَئِكَ الْمُتَرَبُّصُونَ .. الَّذِينَ يَتَصِيدُونَ فِي

الْمَاءِ الْعَكْرِ، يَوْضِعُ الْحَقُّ فِي غَيْرِ نِصَابِهِ، وَاسْتَغْلَالِهِ فِي

غَيْرِ بَابِهِ - كَالْعِلْمَانِيِّينَ وَأَذْنَابِ السَّائِةِ الْمَاكِرِينَ - ،

فَهُمْ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُحْتَفَى بِهِمْ أَوْ يُبْشَرَ بِهِمْ !! لِدَنِيِّ

مَقَاصِدِهِمْ، وَخَبِيثِ مَآرِبِهِمْ !!

فلا يجعلنا مكرهم ودهائهم تُعرضُ عن قاعدةِ  
التواصي بالحقِّ والتواصي بالصبرِ، ضمنَ دائرةِ الأخوةِ  
الصَّادِقةِ والعقيدةِ الصَّائِغةِ، ولو صاحبها أحياناً -  
لِمُقْتَضَى مُهمِّم - نوعُ حدةٍ أو شدةٍ ! لكنَّها بينَ إخوةِ  
العقيدةِ « حدةِ الودودِ ... وشدةِ الحبيبِ » (١) .

فنحنُ - وللهُ الحمدُ - في تطبيقنا لقاعدةِ التَّقْدِ  
الصَّريحِ « لا نتعصَّبُ لأحدٍ دونَ الآخرِ ؛ لأنَّنا نعتقدُ أنَّ  
الجميعَ إخواننا، ونحنُ نُحبُّهم في اللهِ بِقَدْرِ عَمَلِهِم  
واخلاصِهِم لهذا الدِّينِ وفِقْهِهِم ؛ وعندما نُنْقِذُ مَسْلُكاً  
لبعضِهِم فلا يعني هذا أننا نتعصَّبُ ضِدَّهُ، أو نُؤثِّرُ عليه  
غيرُهُ، أو نكرهُهُ .. معاذَ اللهِ ؛ بل نفعلُ ذلكَ لأنَّ هذا  
هو حقُّ الأخِ علينا، إذا رأيناهُ في حاجةٍ إلى النَّصحِ  
والتَّسديدِ، ولولا أننا نحبُّ لهُ الخَيْرَ والصَّوابَ والفلاحَ  
لما نصَّحنَاهُ، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَشْهَدُ، وهو وَحْدَهُ العَلِيمُ

---

(١) « رُؤْيَا وَاقِعِيَّةٌ » ( ص ٢٨ ) .

بما في الصدور<sup>(١)</sup>، « والخلاف في الرأي لا يَجُوزُ أن يكون مَصَدَرًا لِحَاجَةٍ أو غَضَبٍ »<sup>(٢)</sup>.

ووالله إنَّ أَقْلَ واحدٍ من إخواننا ( الدُّعَاةِ ) أو طُلَّابِ العلم، فَضْلًا عَنْ مَشَائِخِنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ - عَلَى مَا قَدْ بَقِعُ بَيْنَهُمْ مِنْ اخْتِلَافٍ أَوْ خِلَافٍ - لَهُوَ أَغْلَى عِنْدَنَا مِنْ دُنْيَا أُولَئِكَ الْمُتَهَوِّكِينَ وَمَا فِيهَا !!

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾.

... فإلى رسالة شيخنا؛ لِنُنْهَلَ مِنْ وَاسِعِ عَلَيْهِ، وَنَسْتَفِيدَ مِنْ عُمُقِ تَجَرُّبِهِ، وَنَسْتَفِيعَ بِثَاقِبِ نَظَرِهِ .  
واللهُ المُسْتَعَان .

وكتَبَهُ : أبو الحارث الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ

يوم الاثنين ١ / ذي القعدة / ١٤١٢ هـ

---

(١) « دَعْوَةٌ إِلَى التَّفَكُّيرِ الْمُنْهَجِيِّ » ( ص ٩ ) لِلرُّحَيْلِيِّ .

(٢) « أَدَبُ الْخِلَافِ » ( ص ٧ ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ حَمِيدٍ .

سؤال وجواب  
حول  
فقه الواقع



## مقدمة المؤلف

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى  
سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .  
أَمَّا بَعْدُ :

فهذه رسالة ضَمَّتْهَا جَوَاباً عَلَى سُؤَالٍ وَرَدَ إِلَيَّ  
حَوْلَ مَا يُسَمَّى بِـ « فقه الواقع » وَحُكْمِهِ، وَمَدَى حَاجَةِ  
الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ، مَعَ بَيَانِ صَوْرَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ .  
وَأَصْلُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ جَوَابٌ مُرْتَجَلٌ فِي مَجْلَسٍ مِنَ  
الْمَجَالِسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -  
عَدَدٌ مِنَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ الْحَرِيصِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ  
الصَّحِيحِ؛ الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَلَى

منهج السلف الصالح، صفوة الأمة .

ثم قام أحد الإخوة - جزاء الله خيراً - بنسخ  
كلامي الوارد في شريط التسجيل، وعرضه عليّ،  
فقدّته، وزدّت عليه، ونقّحته، يا يتناسب مع نشره،  
لنعم به الفائدة، ويزداد به النفع - إن شاء الله - .  
وقد قام أخونا الفاضل « علي بن حسن » - وفقّه  
الله لِمراضيه - بتهيئة هذه الرسالة للنشر، وإعدادها  
للطببع<sup>(١)</sup>، ثم نسخها - بعد - بيده، وضبط نصّها،  
وقدّم لها؛ فجزاء الله خيراً .

فالله أسأل أن ينفع بهذه الرسالة المختصرة  
قارئها، وأن يُفيد بها طالبها، إنّه سميعٌ مُجيبٌ .

وكتب

عَمَّان

٢٩ شوال ١٤١٢ هـ      مُحَمَّد ناصر الدين الألباني

---

(١) وبعد تنضيد الرسالة - بثقافتها - وتصحيحها، عرضتها  
على شيخنا فوافق عليها، وأقرّها مشكوراً، فجزاء الله خيراً . (علي) .



## فقه الواقع

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ  
 بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ أَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ  
 اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .  
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ  
 وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .  
 أمَّا بعد :

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ : « يُوشِكُ  
 الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ، كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى  
 قَصْعَتِهَا » .

فَقَالَ قَائِلٌ : وَمِنْ قِلَّةِ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ ؟ .

قال : « بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَفُتَاءٌ  
السَّبِيلِ ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمْ الْمَهَابَةَ  
مِنْكُمْ ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ . »  
فقال قائلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وما الْوَهْنُ ؟  
قال : « حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ » (١) .

### ○ واقعُ المُسلمين :

قَدْ تَجَلَّى هَذَا الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ بِأَقْوَى  
مُظَاهِرِهِ وَأَجَلَى صُورِهِ ، فِي الْفِتْنَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي صَرَبَتْ  
الْمُسْلِمِينَ ؛ فَفَرَّقَتْ كَلِمَتَهُمْ ، وَأَوْهَنْتْ عَزَمَتَهُمْ ،  
وَشَتَّتَتْ ( صُفُوفَهُمْ ) .

وَلَقَدْ أَصَابَ طَرَفٌ مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْقَاسِيَةِ جَذَرَ  
قُلُوبِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الدُّعَاةِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ ، فَاِنْقَسَمُوا  
- وَلِلْأَسَفِ الشَّدِيدِ - عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ

---

(١) حديثٌ صحيحٌ ، نراه مُخْرَجًا فِي « الصَّحِيحَةِ » ( ٩٥٨ ) .

( يَتَكَلَّمُ ) فِي بَعْضٍ ، وَالبَعْضُ ( الْآخَرُ ) يَنْقُذُ الْبَاقِينَ ،  
وَيَرْزُقُ عَلَيْهِمْ ... وَهَكَذَا ...

### ○ معرفة الحق بالرد :

وَلَيْسَتْ تِلْكَ الرُّدُودُ ( مُجَرَّدَةٌ ) ، أَوْ هَاتِيكَ  
النَّقَدَاتُ ( وَحَدَهَا ) بِضَائِرَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَوْ أُولَئِكَ ،  
سِوَاءِ مَنْهُمْ الرَّادُّ أَمْ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ يُعْرَفُ  
بَنُورِهِ وَدَلَالَتِهِ ، لَا بِحَاكِيهِ وَقَائِلِهِ - عِنْدَ أَهْلِ الْإِنصَافِ ،  
وَلَيْسَ عِنْدَ ذَوِي التَّعَصُّبِ وَالْاِعْتِسَافِ - ؛ وَإِنَّمَا الَّذِي  
يَضِيرُ أُولَئِكَ أَوْ هَؤُلَاءِ : هُوَ الْكَلَامُ ، بَغَيْرِ عِلْمٍ ، وَإِلْقَاءُ  
الْقَوْلِ عَلَى عَوَاهِينِهِ ، وَالتَّكَلُّمُ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ !!

### ○ مسألة « فقه الواقع » :

وَلَقَدْ أُثِيرَتْ أَثْنَاءُ تِلْكَ الْفِتْنَةِ الْعَمِيَاءُ الصَّيَّاءُ  
الْبُكْمَاءُ مَسَائِلُ شَتَّى ؛ فِقْهِيَّةٌ ، وَمَنْهَجِيَّةٌ ، وَدَعْوِيَّةٌ ،  
وَكَانَ لَنَا - حِينَهَا - أَجُوبَةٌ عِلْمِيَّةٌ عَلَيْهَا بِحَمْدِ اللَّهِ

سبحانه ومُنْتِه .

ومن المسائل التي أعقبت تلك الفتنة، وكثُرَ  
الخوضُ فيها : ما اصْطَلَحَ ( البعض ) على تسميته بِـ  
« فقه الواقع » !!

وأنا لا أخالفُ في صورةِ هذا العلم الذي ابتَدَعُوا لَهُ  
هذا الاسمَ، ألا وهو « فقه الواقع »، لأنَّ كثيراً من  
الْعُلَمَاءِ قَدْ نَصُّوا على أَنَّهُ يَنْبَغِي على مَنْ يَتَوَلَّوْنَ تَوْجِيهَ  
الْأُمَّةِ وَوَضَعَ الْأُجُوبَةَ لِحَلِّ مشاكلهم أَنْ يَكُونُوا  
عَالِمِينَ وَعَارِفِينَ بِوَاقِعِهِمْ؛ لذلك كَانَ مِنْ مَشْهُورٍ  
كَلِمَاتِهِمْ : « الْحُكْمُ على الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنِ تَصَوُّرِهِ »، وَلَا  
يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ ( الواقع ) الْمُحِيطِ بِالمَسْأَلَةِ  
الْمُرَادِ بَحْثُهَا؛ وَهَذَا مِنْ قَوَاعِدِ الْفُتْيَا بِخَاصَّةٍ، وَأُصُولِ  
الْعِلْمِ بِعَامَّةٍ .

فَفَقْهُ الْوَاقِعِ - إِذَا - هُوَ الْوُقُوفُ على مَا بِهِمْ  
الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِشُؤْنِهِمْ، أَوْ كَيْدِ أَعْدَائِهِمْ؛

لتحذيرهم ، والتَّهْوِضِ بِهِمْ ، واقْعِيًّا ، لا كَلَامًا نَظَرِيًّا<sup>(١)</sup> ،  
أو انشغالاً بأخبارِ الكُفَّارِ وأَنْبَاءِهِمْ ... أو إغراقاً  
بتَحْلِيلَاتِهِمْ وأفكارِهِمْ !!

### ○ أھمّیّة معرفة الواقع :

فَمَعْرِفَةُ الْوَاقِعِ لِلْوُصُولِ بِهِ إِلَى حُكْمِ الشَّرْعِ  
وَاجِبٌ مَهُمٌّ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهَا  
طَائِفَةٌ مُخْتَصَّةٌ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ الْمُسْلِمِينَ الشُّبَّاهِ ،  
كَأَيِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، أَوِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ ،  
أَوِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ ، أَوِ الْمَسْكُونَةِ ، أَوِ أَيِّ عِلْمٍ يَنْفَعُ

---

(١) أمّا الكلامُ ( النظريُّ ) الذي ليسَ لَهُ مَنْ ( يَبْنَاهُ ) عملاً ،  
ويُخْرِجُهُ إِلَى حَيَازِ ( الْوَاقِعِ ) فعلاً ، فَقَدْ وَصَفَهُ شَيْخُنَا فِي بَعْضِ مَجَالِهِ  
مَعَ الْأَخِ الدُّكْتُورِ نَاصِرِ الثَّمَرِ بِأَنَّهُ « عَبَثٌ وَجُهْدٌ ضَائِعٌ » ، كَمَا فِي شَرِيطِ  
التَّسْجِيلِ الْمَنْشُورِ مِنْ تِلْكَ الْمَجَالِسِ . ( علي ) .  
وَانْظُرْ مَا سَبَّاقِي ( ص ٥٧ ) .

الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ ويُدنيها مِن مدارجِ العَوْدَةِ إلى عِزِّها ومَجْدِها وسُؤْدُدها، وبِخاصَّةٍ إذا ما تَطَوَّرَت هذه العلومُ بِتَطَوُّرِ الأَزمِنَةِ والأَمَكَةِ .

○ مِن أنواعِ « الفقه » الواجبة :

وَمِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ أَنْوَاعَ الفقهِ الْمَطْلُوبَةَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَتْ فَقَطْ ذَلِكَ الفقهَ الْمَذْهَبِيَّ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ وَيَتَلَقَّنُونَهُ، أَوْ هَذَا « الفقه » الَّذِي تَنَبَّهَ إِلَيْهِ وَتَنَبَّهَ عَلَيْهِ بَعْضُ شَبَابِ الدُّعَاةِ ! حَيْثُ إِنَّ أَنْوَاعَ الفقهِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ بِهَا - وَلَوْ كِفَايَةً عَلَى الْأَقَلِّ - أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَوْسَعُ دَائِرَةً مِنْهُ؛ فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا : « فقه الكتاب »، و « فقه السنَّة »، و « فقه اللُّغَةِ »، و « فقه السُّنَنِ الْكَوْنِيَّةِ »، و « فقه الْخِلَافِ »، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُشَبِّهُهُ .

وهذه الأنواعُ مِنَ الفقه - بِعُمُومِهَا - لَا تَقِلُّ أَهْمِيَّةً

عَنْ نَوْعِي الْفَقْهِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا قَبْلُ، سِوَاهُ مِنْهَا الْفَقْهُ  
الْمَعْرُوفُ، أَمْ « فِقْهُ الْوَاقِعِ » الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ إِضَاحِ  
الْقَوْلِ فِيهِ .

وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ، فَإِنَّا لَا نَرَى مَنْ يُنَبِّئُهُ عَلَى أَنْوَاعِ  
الْفَقْهِ هَذِهِ، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهَا ! وَبِخَاصَّةٍ « فِقْهُ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ » الَّذِي هُوَ رَأْسُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَأُسُّهَا، هَذَا الْفَقْهُ  
الَّذِي لَوْ قَالَ أَحَدٌ بِوُجُوبِهِ عَيْنِيًّا لَمَّا أَبْعَدَ؛ لِعَظِيمِ حَاجَةِ  
الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ، وَشَدِيدِ لُزُومِهِ لَهُمْ؛ وَبِالرُّغْمِ مِنْ ذَلِكَ :  
فَإِنَّا لَا نَسْمَعُ مَنْ يُدْنِدُنْ حَوْلَهُ، وَيُقَعِّدُ مِنْهُجَهُ، وَيَشْغَلُ  
الشَّبَابَ بِهِ، وَيُرَبِّيهُمْ عَلَيْهِ !

○ نُرِيدُ ( الْمَنْهَجَ ) لَا مُجَرَّدَ الْكَلَامِ :

نَعَمْ؛ كَثِيرُونَ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي  
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْيَوْمَ، وَيُشِيرُونَ إِلَيْهَا، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ  
الَّذِي نُرِيدُهُ لَيْسَ فَقَطْ أَكْتُوبَةً هُنَا، أَوْ مُحَاضَرَةً هُنَاكَ،

إنما الذي نريدُه جعلُ الكتابِ والسُّنةِ الإطارَ العامَّ لكلِّ صغيرٍ وكبيرٍ، وأن يكونَ مَنهجُهُما هو الشُّعارُ والدُّنارُ للدَّعوة؛ بدَّةً وانتهاءً، وبالتالي أن يكونَ تفكيرُ المدعوِّين من الشبابِ وغيرهم مُوصَّلاً وَفَّقَ هذا المَنهجَ العَظيم الذي لا صلاحَ للأُمَّةِ إلَّا بِهِ وعليه .

فلا بُدَّ - إذاً - من أن يكونَ هناكُ علَماءُ في كُلِّ أنواعِ الفقهِ المُتقدِّمةِ - وبِخاصَّةِ « فقه الكتابِ والسُّنةِ » -، بِضوابطٍ واضحةٍ، وقواعدٍ مُبيَّنةٍ .

### ○ الانقسام حول « فقه الواقع » :

ولكنَّا سَمِعنا ولاحَظنا أنَّه قد وَقَعَ كثيرٌ من الشبابِ المُسلمِ في خِيَصَ بَيْنَ نَحْوِ هذا التَّوَجُّعِ مِنَ العِلْمِ الذي سَبَقَتْ الإِشارَةُ إلى تَسْمِيَّتِهِمْ لَهُ بِـ « فقه الواقع »، فانقسموا قسَمين، وصاروا - للأسَفِ - فَرِيقَيْنِ، حيثُ إنَّه قد غَلَا البعضُ بهذا الأمرِ، وقَصَّرَ البعضُ



الآخرُ فيه !

إذ إنَّكَ تَرى وتَسْمَعُ - مِنَّنِ يُفْخَمُونَ شَأْنَ « فقه الواقع » ، وَتَضَعُونَهُ فِي مَرْتَبَةٍ عَلَيَّةٍ فَوْقَ مَرْتَبَةِ الْعِلْمِيَّةِ الصَّحِيحَةِ ، - أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ مِنْ كُلِّ عَالِمٍ بِالْشَّرْعِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهَا سَمَوُهُ « فقه الواقع » !

كَمَا أَنَّ الْعَكْسَ - أَيْضًا - حَاصِلٌ فِيهِمْ ، فَقَدْ أَوْهَمُوا السَّامِعِينَ لَهُمْ ، وَالْمُلْتَفِّينَ حَوْلَهُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ عَارِفًا بِوَاقِعِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ هُوَ فَاقِيٌّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ !!

وَهَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

○ الْكَمَالُ عَزِيزٌ ، فَالْوَاجِبُ التَّعَاوُنُ :

وَنَحْنُ لَا نَتَصَوَّرُ وَجُودَ إِنْسَانٍ كَامِلٍ بِكُلِّ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، أَيَّ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِكُلِّ هَذِهِ الْعُلُومِ الَّتِي أَشْرْتُ إِلَيْهَا ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا .

فَالوَاجِبُ إِذَا : تَعَاوَنُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَفَرَّغُوا لِمَعْرِفَةِ  
وَأَقِيعِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَا يُحَاكُ ضِدَّهَا، مَعَ عُلَمَاءِ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ وَعَلَى نَهْجِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، فَأُولَئِكَ يُقَدِّمُونَ  
تَصَوُّرَاتِهِمْ وَأَفْكَارَهُمْ، وَهَؤُلَاءِ يُبَيِّنُونَ فِيهَا حُكْمَ اللَّهِ  
سُبْحَانَهُ، الْقَائِمَ عَلَى الدَّلِيلِ الصَّحِيحِ، وَالْحُجَّةِ النَّبِيَّةِ .  
أَمَّا أَنْ يُصْبِحَ الْمُتَكَلِّمُ فِي « فقه الواقع » فِي أَذْهَانِ  
سَامِعِيهِ وَاحِدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفْتِينَ، لَا لِشَيْءٍ إِلَّا لِأَنَّهُ  
تَكَلَّمَ بِهَذَا « الْفَقْهِ » الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ، فَهَذَا مَا لَا يُحْكَمُ لَهُ  
بِوَجْهِ مِنَ الصَّوَابِ؛ إِذْ يُتَّخَذُ كَلَامُهُ نُكَأَةً تُرَدُّ بِهَا فِتَاوَى  
الْعُلَمَاءِ، وَتُنْقَضُ فِيهِ اجْتِهَادَاتُهُمْ وَأَحْكَامُهُمْ .

○ خَطَأً ( الْعَالِمِ ) لَا يُسْقِطُهُ :

وَمِنَ الْمُهْمِّ بَيَانُهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ  
عَالِمٌ مَا فِي حُكْمِهِ عَلَى مَسْأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ  
الْوَاقِعِيَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ ( حَدَثَ ) وَتَحَدَّثَ، وَلَكِنْ ... هَلْ

هذا يُسْقِطُ هذا العالمَ أو ذاكَ، وَيَجْعَلُ الْمُخَالَفِينَ لَهُ  
يَصِفُونَهُ بِكَلِمَاتٍ نَابِيَةٍ لَا يَجُوزُ إِبْرَادُهَا عَلَيْهِ، كَأَن يُقَالَ  
مثلاً - وَقَدْ قِيلَ - : هذا فقيهٌ شرعٍ وليسَ فقيهٌ  
واقعٍ !!!

فهذه قِسْمَةٌ تُخَالِفُ الشَّرْعَ وَالْوَاقِعَ !  
فكلامُهُم المُمَارِئُ إِلَيْهِ كُلُّهُ كَأَنَّهُ يَوْجِبُ عَلَى عُلَمَاءِ  
الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ أَنْ يَكُونُوا - أَيْضاً - عَارِفِينَ بِالْاِقْتِصَادِ  
وَالاجْتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالنُّظُمِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَطُرُقِ اسْتِعْمَالِ  
الْأَسْلِحَةِ الْحَدِيثَةِ، وَنَحْوِ هَذَا وَذَلِكَ !!  
وَلَسْتُ أَظُنُّ أَنَّ هُنَاكَ أَنْسَاناً عَاقِلًا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعَ  
هَذِهِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ كُلِّهَا فِي صَدْرِ إِنْسَانٍ، مَهْمَا كَانَ  
عَالِماً أَوْ ( كَامِلاً ) !

○ خَطَأُ ( الْجَهْلُ ) بِالْوَاقِعِ :

وَقَدْ سَمِعْنَا أَيْضاً عَنْ أَنَاسٍ يَقُولُونَ : « مَا يَهْمُنُنَا

نَحْنُ أَنْ نَعْرِفَ هَذَا الْوَاقِعَ « ! فِهَذَا - إِنْ وَقَعَ - خَطَأً  
أَيْضاً .

فَالْعَدْلُ أَنْ يُقَالَ : لَا بُدَّ فِي كُلِّ عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ أَنْ  
يَكُونَ هُنَاكَ عَارِفُونَ بِهِ مُتَخَصِّصُونَ فِيهِ ، يَتَعَاوَنُونَ فِيهَا  
بَيْنَهُمْ تَعَاوُنًا إِسْلَامِيًّا أَخَوِيًّا صَادِقًا ، لَا حَزَبِيَّةَ فِيهِ وَلَا  
عَصَبِيَّةَ ، لِيُحَقِّقُوا مَصْلَحَةَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَإِقَامَةَ مَا  
يَنْشُدُهُ كُلُّ مُسْلِمٍ مِنْ إِيجَادِ الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَتَطْبِيقِ  
شَرَعِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ .

فَكُلُّ تِلْكَ الْعُلُومِ وَاجِبَةٌ وَجُوبًا كِفَايَةً عَلَى مَجْمُوعِ  
عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ فِي شَيْءٍ أَنْ يَجْمَعَهَا  
فَرْدٌ وَاحِدٌ ، فَضْلًا عَنْ اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ وَاقِعًا !

فَمَثَلًا : لَا يَجُوزُ لِلطَّيِّبِ أَنْ يُسَوِّغَ - أَحِبَانًا -  
الْقِيَامَ بِعَمَلِيَّةٍ جَرَاحِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ إِلَّا إِذَا اسْتَعَانَ بِرَأْيِ الْعَالِمِ  
الْفَقِيهِ بِكِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،  
وَعَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، إِذْ مِنَ الصَّعْبِ - إِنْ لَمْ

نُقل: مِنَ الْمُسْتَحِيلِ - أَنْ يَكُونَ الطَّيِّبُ الْمُتَمَكِّنُ فِي  
عِلْمِهِ عَارِفًا - أَيْضًا - بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مُتَمَكِّنًا مِنْ  
فَقْهِمَا، وَمَعْرِفَةِ أَحْكَامِيهَا .

### ○ التَّكِيدُ عَلَى وَجوبِ التَّعَاوُنِ :

لِذَلِكَ، لَا بُدَّ مِنَ التَّعَاوُنِ، عَمَلًا بِقَوْلِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى  
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَبِذَلِكَ تَتَحَقَّقُ  
الْمَصَالِحُ الْمَرْجُوءَةُ لِلأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

وهذه الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْبِدَايَةِ بِمَكَانٍ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا  
يَكَادُ يَتَصَوَّرُ عَالِمًا فَقِيهًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ثُمَّ هُوَ مَعَ  
ذَلِكَ طَيِّبٌ خَرِيتٌ، ثُمَّ هُوَ مَعَ ذَلِكَ يَعْرِفُ - كَمَا يَقُولُونَ  
الْيَوْمَ - « فِقْهُ الْوَاقِعِ » !! إِذْ يَقْدِرُ اشْتَغَالُهُ بِهَذَا الْعِلْمِ  
بِشُغْلٍ عَنِ ذَاكَ الْعِلْمِ، وَيَقْدِرُ اهْتِمَامُهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ،

---

(١) الْمَائِدَةُ : ٢ .

يَنْصَرِفُ عَنْ هَذَا الْعِلْمِ ... وَهَكَذَا ...  
 وَلَا يَكُونُ الْكَمَالُ - كَمَا ذَكَرْتُ آتِئاً - إِلَّا  
 بِتَعَاوُنِ هَؤُلَاءِ جَمِيعاً - كُلٌّ فِي اخْتِصَاصِهِ - مَعَ الْآخَرِينَ ،  
 وَبِذَلِكَ - وَبِهِ فَقَطْ - تَتَحَقَّقُ الْمَقَاصِدُ الشَّرْعِيَّةُ لِكُلِّ  
 الْمُسْلِمِينَ ، وَتَنْجُونَ مِنَ الْخُسْرَانِ الْمُبِينِ ، كَمَا قَالَ رَبُّ  
 الْعَالَمِينَ : ﴿ وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ  
 آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا  
 بِالصَّبْرِ ﴾ .

○ الْغُلُوفُ فِيهَا لَا بُدَّ مِنْهُ :

لَكِنَّ الَّذِي لَا حِظْنَاهُ وَنُلاحِظُهُ أَنَّ لِلْعَوَاطِفِ  
 الْحَمَاسِيَّةِ الْجَامِحَةِ الَّتِي لَا حُدُودَ لَهَا : آثَاراً سَلْبِيَّةً  
 مُتَعَدِّدَةً ، مِنْهَا الْغُلُوفُ فِيهَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، إِذِ الْوَاجِبُ الَّذِي لَا  
 بُدَّ مِنْهُ يُقَسَّمُ إِلَى قَسْمَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : الْفَرَضُ الْعَيْنِيُّ ، وَهَذَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ

مُسْلِم .

الثاني : الفَرْضُ الكِفائيُّ ، وهو ما إذا قامَ به البعض سَقَطَ عَنِ الباقيْنَ .

فلا يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ الفَرْضَ الكِفائيَّ كالْفَرْضِ العينيِّ ، مُتساويَيْنِ في الحُكْمِ .

ولو أنَّا قلنا - تَنْزُلًا - : يَجِبُ عَلَى طُلَّابِ العِلْمِ الصَّاعِدِينَ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِفَقْهِ الوَاقِعِ ، فلا يُمَكِّنُ أَنْ نُطَلِّقَ هَذَا الكَلَامَ فِي عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ الكِبَارِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ نُلْزِمَ طُلَّابَ العِلْمِ بِوُجُوبِ مَعْرِفَةِ الوَاقِعِ ، وما يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذِهِ المَعْرِفَةِ مِنْ فَقْهِ يُعْطِي لِكُلِّ حَالَةٍ حُكْمَهَا .

○ لا يُنْكَرُ ( فقه الواقع ) :

وكذلك لا يَجُوزُ - والحَالَةُ هَذِهِ - أَنْ يُنْكَرَ أَحَدٌ مِنْ طُلَّابِ العِلْمِ ضَرُورَةَ هَذَا الفَقْهِ بِالوَاقِعِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الوُصُولَ إِلَى تَحْقِيقِ الصَّائِلَةِ المَنْشُودَةِ بِاجْتِمَاعِ

المُسلمين - ألا وهي التَّخْلُص من الاستعمار الكافر  
 للبلاد الإسلامية، أو - على الأقل - بعضها - إلا بأن  
 نعرف ما يتآمرون به، أو ما يجتمعون عليه؛ لنُحذَرُه  
 ونُحذَر منه؛ حتى لا يَسْتَمِرَّ استعمارُهم واستعبادُهم للعالم  
 الإسلامي، وهذا لا يكونُ جزءً كبيراً منه إلا بتربية  
 الشباب المسلم تربيةً عقائديةً علميةً منهجيةً قائمةً على  
 أساسِ التَّصْفِيَةِ للإسلام من الشوائب التي عُلِقَتْ بِهِ،  
 ومبنيَّةً على قاعدة التَّربية على هذا الإسلام المُصَفَّى، كما  
 أنزَلَهُ اللهُ على قلبِ رسوله ﷺ .

### ○ بين العلماء والحكَّام :

ومن الأمور التي يَتَبَغَّى ذِكْرُها هنا : أنَّ الذين  
 يَسْتَطِيعُونَ حَمْلَ الأُمَّةِ عَلَى ما يَجِبُ عليها وجوباً عَيْنِيّاً أو  
 كِفَائِيّاً، ليسَ هم الخُطباءُ المُتَحَمِّسِينَ، ولا الفُقهَاءُ  
 النُّظَرِيِّينَ، وإنَّما هم الحُكَّامُ الذين بيدهم الأمرُ



والتَّنفِيزُ، والحُلُّ والعَقْدُ، وليسَ - أيضاً - أولئك  
الْمُتَحَمِّسِينَ مِنَ الشَّبَابِ، أو العاطفيين مِنَ الدُّعَاةِ ...  
الذينَ ليسَ بيدهم حلٌّ ولا رَبْطٌ !!

فعلى الخُطباءِ والعلماءِ والدُّعَاةِ أَنْ يُرَبُّوا الْمُسْلِمِينَ  
على قَبُولِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ، والاستسلامِ لَهُ، ثُمَّ  
دَعْوَةُ الْحُكَّامِ - بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ -  
إِلَى أَنْ يَسْتَعِينُوا بِالْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup> عَلَى اخْتِلَافِ عِلْمِهِمْ  
وَتَنَوُّعِ فِقْهِهِمْ؛ فقه الكتابِ والسُّنَّةِ، فقه اللُّغَةِ، فقه  
السُّنَنِ الْكُونِيَّةِ، فقه الواقعِ ... وغير ذلك مِنْ مُهِمَّاتٍ؛  
إِعْمَالاً مِنْهُمْ لِلْمَبْدَأِ الْإِسْلَامِيِّ الْعَظِيمِ؛ مَبْدَأِ الشُّرَى،  
وَيَوْمَئِذٍ تَسْتَقِيمُ الْأُمُورُ، وَيَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ؛  
﴿ فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴾<sup>(٢)</sup> !

---

(١) فهم للمُسْلِمِينَ - جماعاتٍ وأفراداً - ضياءُ السَّبِيلِ ومَنَارُ  
الطَّرِيقِ؛ فَبِهِمْ يَهْتَدُونَ، وَعَلَى نَهْجِهِمْ يَسِيرُونَ . ( علي ) .  
(٢) الشورى : ٤٨ .

## ○ عِلَّةُ ذَلِ الْمُسْلِمِينَ :

ولا بُدُّ هُنَا مِنْ بَيَانِ أَمْرِ مَهْمٍّ جَدًّا يَغْفُلُ عَنْهُ  
الكثيرون، فأقولُ: لَيْسَتْ عِلَّةٌ بِقَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا هُمْ  
عَلَيْهِ مِنَ الذُّلِّ وَاسْتِعْبَادِ الْكُفَّارِ - حَتَّى الْيَهُودِ - لِبَعْضِ  
الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هِيَ جَهْلُ الْكَثِيرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِفَقْهِ  
الْوَقْعِ، أَوْ عَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَى مُخَطَّطَاتِ الْكُفَّارِ  
وَمُؤَامِرَاتِهِمْ، كَمَا يُتَوَهَّمُ !

## ○ مِنْ أَغْلَاطِ بَعْضِ ( الدُّعَاةِ ) :

ولذلك فأنَا أرى أَنَّ الْاهْتِمَامَ بِفَقْهِ الْوَقْعِ اهْتِمَامًا  
زَائِدًا بِحَيْثُ يَكُونُ مِنْهَجًا لِلدُّعَاةِ وَالشَّبَابِ، يُرْتَوْنَ  
وَيَتَرْتَوْنَ عَلَيْهِ، ظَانِّينَ أَنَّهُ سَبِيلُ النِّجَاةِ : خَطَأً ظَاهِرًا،  
وَعَلَطًا وَاضِحًا !

وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ اثْنَانِ، وَلَا  
يَنْتَظِعُ فِيهِ عَتْرَانُ : أَنَّ الْعِلَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ لِلذُّلِّ الَّذِي حَطَّ فِي

المُسلمين رِحالُهُ هي :

أولاً : جَهْلُ المُسلمين بالإسلام الذي أنزَلَهُ اللهُ على قَلْبِ نَبِيِّنا عليه الصَّلَاةُ والسَّلَام .

وثانياً : أنَّ كثيراً من المُسلمين الذين يَعْرِفُونَ أَحكامَ الإسلامِ في بَعْضِ شُؤْنِهِمْ لا يَعْمَلُونَ بها، وَيُهْمِلُونَهَا، وَيُهْدِرُونَ الْعَمَلَ بها .

○ التَّصْفِيَّةُ وَالتَّزْيِينُ :

فإذاً : مِفْتَاحُ عَوْدَةِ مَجْدِ الإسلامِ : تَطْبِيقُ الْعِلْمِ النَّافِعِ ، وَالْقِيَامُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَهُوَ أَمْرٌ جَلِيلٌ لَا يُمَكِّنُ لِلْمُسلمينَ أَنْ يَصِلُوا إِلَيْهِ إِلَّا بِأَعْمَالٍ مَنَهْجِ التَّصْفِيَّةِ وَالتَّزْيِينِ ، وَهُمَا وَاجِبَانِ مُهْمَانِ عَظِيمَانِ<sup>(١)</sup> :

---

(١) وعلى هذين الواجبين اللذين يُدْنِدُنْ حَوْلَهُمَا شَيْخُنَا دائماً بَنَيْتُ رِسَالَتِي «التَّصْفِيَّةُ وَالتَّزْيِينُ» وَأَتَرُفُهُمَا فِي اسْتِنَافِ الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ مِنْذُ سِنَوَاتٍ . ( علي ) .

وَأَرَدْتُ بِالْأَوَّلِ مِنْهَا أُمُورًا :

الأوّل : تَصْفِيَةُ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِمَّا هُوَ غَرِبَ عَنْهَا، كَالشَّرِكِ، وَجَحْدِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَتَأْوِيلِهَا، وَرَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لِتَعْلُقِهَا بِالْعَقِيدَةِ وَنَحْوِهَا .

الثَّانِي : تَصْفِيَةُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ مِنَ الْاجْتِهَادَاتِ الْخَاطِئَةِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَحْرِيرُ الْعُقُولِ مِنْ آصَارِ التَّقْلِيدِ، وَظُلُمَاتِ التَّعَصُّبِ .

الثَّالِثُ : تَصْفِيَةُ كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَالْفَقْهِ، وَالرِّقَاقِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ، وَالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمُنْكَرَاتِ .

وَأَمَّا الْوَاجِبُ الْآخَرُ : فَأُرِيدُ بِهِ تَرْبِيَةَ الْجِيلِ النَّاشِءِ عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ الْمُصْفًى مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، تَرْبِيَةً إِسْلَامِيَّةً صَحِيحَةً مِنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِهِ، دُونَ أَيِّ تَأَثُّرٍ بِالتَّرْبِيَةِ الْغَرِيبَةِ الْكَافِرَةِ .

وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ تَحْقِيقَ هَذِهِ الْوَاجِبِينَ

يَسْتَطْلِبُ جُهوداً جبَّارةً مُتَعَاوَةً مُخْلِصَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
كَأَفَّةً : جماعاتٍ وأفراداً، مِنَ الَّذِينَ يَهْتُمُّهُمْ حَقُّ إِقَامَةِ  
الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ الْمَنْشُودِ، كُلُّ فِي مَجَالِهِ  
وَإِخْتِصَاصِهِ .

### ○ الإسلامُ الصَّحِيحُ :

فلا بُدَّ - إِذَا - مِنْ أَنْ يُعْنَى الْعُلَمَاءُ الْعَارِفُونَ  
بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ بِدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى هَذَا  
الْإِسْلَامِ الصَّحِيحِ، وَتَفْهِيمِهِمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَرْبِيَتِهِمْ عَلَيْهِ،  
كَمَثَلِ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :

﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ  
وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ <sup>(١)</sup>.

هَذَا هُوَ الْحَلُّ الرَّحِيدُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ نُصُوصُ  
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ

---

(١) آل عمران : ٧٩ .

بَنَصْرِكُمْ وَتُبَّتْ أَقْدَامُكُمْ ﴿١١﴾ ، وغيره كثير .

○ كيف يأتي نصرُ الله ؟

فَمِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ دُونَ خِلَافٍ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -  
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ مَعْنَى ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ﴾ ، أَي : إِنْ  
عَمِلْتُمْ بِمَا أَمَرَكُم بِهِ : نَصَرَكُمُ اللَّهُ عَلَى أَعْدَائِكُمْ .  
وَمِنْ أَهَمِّ التَّصَوُّصِ الْمُؤَيَّدَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى  
مِمَّا يُنَاسِبُ وَاقِعَنَا الَّذِي نَعِيشُهُ تَمَامًا ، حَيْثُ وَصَفُ  
الدَّوَاءِ وَالْعِلَاجِ مَعًا ؛ قَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِيْنَةِ ،  
وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ ، وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ ،  
سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَتَرَعُّهُ عَنْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى  
دِينِكُمْ » (١٢) .

---

(١) مُتَّحَد : ٧ .

(٢) . وهو مُخْرَجٌ فِي كِتَابِي « سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ »

( رَقْم : ١١ ) .

○ سَبَبُ ( مَرَضِ ) الْمُسْلِمِينَ :

فإِذَا : لَيْسَ مَرَضُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ هُوَ جَهْلُهُمْ  
بَعْلَمُ مُعَيَّنٍ ، أَقُولُ هَذَا مُعْتَرِفاً بِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ يَنْفَعُ الْمُسْلِمِينَ  
فَهُوَ وَاجِبٌ بِقَدْرِهِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ سَبَبُ الذُّلِّ الَّذِي لَحِقَ  
بِالْمُسْلِمِينَ جَهْلُهُمْ بِهَذَا الْفَقْهِ الْمُسْتَوِيِّ الْيَوْمَ « فَفَقْهُ  
الْوَاقِعِ » ! وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ - كَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ  
الصَّحِيحِ - هِيَ إِهْمَالُهُمُ الْعَمَلَ بِأَحْكَامِ الدِّينِ ، كِتَاباً  
وَسُنَّةً .

فَقَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِيْنَةِ » ؛ إِشَارَةٌ إِلَى  
نَوْعٍ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ الرَّبَوِّيَّةِ ذَاتِ التَّحَايُلِ عَلَى الشَّرْعِ .  
وَقَوْلُهُ ﷺ : « وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ » ؛ إِشَارَةٌ إِلَى  
الْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَالرُّكُوبِ إِلَيْهَا ، وَغَدَمِ الْإِهْتِمَامِ  
بِالشَّرِيعَةِ وَأَحْكَامِهَا .

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ : « وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ » .  
وَقَوْلُهُ ﷺ : « وَتَرَكْتُمُ الْجِهَادَ » ؛ هُوَ ثَمَرَةٌ

الخلود إلى الدنيا، كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (١).

وقوله ﷺ : « ... سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَتَرَعَّ عَنْكُمْ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ » ، فيه إشارة صريحة إلى أَنَّ الدِّينَ الَّذِي يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَكْثَرِ مِنْ آيَةٍ كَرِيمَةٍ ، كمثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٣).

وفي تعليق الإمام مالك المشهور على هذه الآية ما

---

(١) التوبة : ٣٨ .

(٢) آل عمران : ١٩ .

(٣) المائدة : ٣ .



يُبَيِّنُ الْمُرَادَ، حَيْثُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمَا لَمْ يَكُنْ  
يَوْمَئِذٍ دِينًا فَلَا يَكُونُ الْيَوْمَ دِينًا، وَلَا يَصْلُحُ آخِرُ هَذِهِ  
الْأُمَّةِ إِلَّا بِمَا صَلَحَ بِهِ أَوَّلُهَا » .

○ الغُلُوفُ فِي ( فقه الواقع ) :

وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الدُّعَاةُ الَّذِينَ يُدْنِدِنُونَ الْيَوْمَ حَوْلَ « فقه  
الواقع » ، وَيُفَحِّحُونَ أَمْرَهُ، وَيَرْفَعُونَ شَأْنَهُ - وَهَذَا حَقٌّ  
فِي الْأَصْلِ - ، فَإِنَّهُمْ يُغَالُونَ فِيهِ؛ حَيْثُ يَفْهَمُونَ  
وَيُفْهَمُونَ - رُبَّمَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ - أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ  
بَلْ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمُ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِهَذَا الْفَقْهِ !!  
مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ يَعْلَمُونَ جَيِّدًا أَنَّ هَذَا  
الدِّينَ الَّذِي ارْتَضَاهُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ فِي أُمَّةِ الْإِسْلَامِ قَدْ  
تَغَيَّرَتْ مَفَاهِيمُهُ مِنْذُ قَدِيمِ الزَّمَانِ حَتَّى فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ،  
فَنَجِدُ أَنْاسًا كَثِيرِينَ جَدًّا يَشْهَدُونَ أَنَّ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،  
وَيَقُومُونَ بِسَائِرِ الْأَرْكَانِ، بَلْ قَدْ يَتَعَبَّدُونَ بِنَوَافِلَ مِنْ

العبادات، كقيام الليل، والصدقات، ونحو ذلك،  
ولكنهم انحرَفوا عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (١).

○ واقع ( الدُّعَاة ) مع « فقه الواقع » :

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَوْلَئِكَ ( الدُّعَاة )  
يُشَارِكُونَا فِي مَعْرِفَةِ سَبَبِ سُوءِ الْوَاقِعِ الَّذِي يَعْيشُهُ  
الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ جَذَرِيًّا؛ أَلَا وَهُوَ بُعْدُهُمْ عَنِ الْفَهْمِ  
الصَّحِيحِ لِلْإِسْلَامِ فِيمَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، وَلَيْسَ فِيمَا  
يَجِبُ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ فَقَطْ، فَالْوَاجِبُ : تَصْحِيحُ  
الْعَقِيدَةِ، وَتَصْحِيحُ الْعِبَادَةِ، وَتَصْحِيحُ السُّلُوكِ .

أَبْنِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ قَامَ بِهَذَا الْوَاجِبِ الْعَيْنِيِّ  
وَلَيْسَ الْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ ؟؟ إِذِ الْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ بَأْتِي بَعْدَ  
الْوَاجِبِ الْعَيْنِيِّ، وَلَيْسَ قَبْلَهُ !

---

(١) مُحَمَّد : ١٩ .

ولذلك : فَإِنَّ الانشغالَ والاهتمامَ بدعوةِ الخاصَّةِ  
 مِنَ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ إِلَى العنَابَةِ بِواجِبِ كِفَائِيٍّ أَلَا وَهُوَ  
 « فقه الواقع » ، وَتَقْلِيلَ الاهتمامِ بالفقهِ الواجبِ عَيْنِيًّا عَلَى  
 كُلِّ مُسْلِمٍ - وَهُوَ « فقهُ الكتابِ والسُّنَّةِ » - بِمَا أَشْرَتْ  
 إِلَيْهِ : هُوَ إِفْرَاطٌ وَتَضْيِيعٌ <sup>(١)</sup> لِمَا يَجِبُ وَجُوباً مُؤَكِّداً عَلَى  
 كُلِّ فَرْدٍ مِنَ أَفْرَادِ الأُمَّةِ المُسْلِمَةِ ، وَغُلُوٌّ فِي رَفْعِ شَأْنِ أَمْرِ  
 لَا يَعْدُو كَوْنَهُ - عَلَى حَقِيقَتِهِ - وَاجِباً كِفَائِيًّا !

○ القَوْلُ الوَسْطُ الحَقُّ فِي « فقه الواقع » :

فَالأَمْرُ - إِذَا - كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ  
 جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فَفَقْهُ الوَاقِعِ بِمَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ  
 الصَّحِيحِ هُوَ وَاجِبٌ بَلَا شَكٍّ ، وَلَكِنْ وَجُوباً كِفَائِيًّا ، إِذَا  
 قَامَ بِهِ بَعْضُ العُلَمَاءِ سَقَطَ عَنِ سَائِرِ العُلَمَاءِ ، فَضْلاً عَنِ

(١) انظر ما سبق ( ص ٣٥ ) .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

طَلَابِ الْعِلْمِ، فَضْلاً عَنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ !  
 فَلِذَلِكَ يَجِبُ الْاعْتِدَالُ بِدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَعْرِفَةِ  
 « فقه الواقع »، وَغَدُمُ إِغْرَاقِهِمْ بِأَخْبَارِ السِّيَاسَةِ،  
 وَتَحْلِيلَاتِ مُفَكِّرِي الْغَرْبِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ - دَالِماً  
 وَأَبْداً - الدَّنْدَنَةُ حَوْلَ تَصْفِيَةِ الْإِسْلَامِ مِمَّا عَلَقَ بِهِ مِنْ  
 شَوَائِبَ، ثُمَّ تَرْبِيَةِ الْمُسْلِمِينَ : جَمَاعَاتٍ وَأَفْرَاداً، عَلَى  
 هَذَا الْإِسْلَامِ الْمُصَفَّى، وَرَبْطُهُمْ بِمَنْهَجِ الدَّعْوَةِ الْأَصِيلِ :  
 الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ .

### ○ وَجوبُ المحبة والولاء :

وَمِنْ الْوَاجِبِ عَلَى الْعُلَمَاءِ - أَيْضاً - وَعَلَى مُخْتَلَفِ  
 اخْتِصَاصَاتِهِمْ - فَضْلاً عَنْ بَقِيَّةِ الْأُمَّةِ - أَنْ يَكُونُوا  
 مُمْتَثِلِينَ قَوْلَ نَبِيِّهِمْ ﷺ : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ  
 وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ ... » <sup>(١)</sup> .

---

(١) مُخْرَجٌ فِي « الصَّحِيحَةِ » ( ١٠٨٣ ) .

وَلَا يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمَثَلُ النَّبَوِيُّ الْعَظِيمُ بِمَعْنَاهُ الرَّائِعُ  
الْجَمِيلُ إِلَّا بِتَعَاوُنِ الْعُلَمَاءِ مَعَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ، تَعْلِيمًا  
وَتَعْلَمًا، دَعْوَةً وَتَطْبِيقًا .

فَيَتَعَاوَنُ - إِذَا - مَنْ عَرَفُوا فِقَهَ الشَّرْعِ بِأَدَلَّتِهِ  
وَأَحْكَامِهِ، مَعَ مَنْ عَرَفُوا فِقَهَ الْوَاقِعِ بِصُورَتِهِ الصَّحِيحَةِ  
التَّطْبِيقِيَّةِ لَا النَّظَرِيَّةِ، فَأُولَئِكَ يَمُدُّونَ هَؤُلَاءِ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنْ  
عِلْمٍ وَفَقْهِ، وَهَؤُلَاءِ يُوقِفُونَ أُولَئِكَ عَلَى مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ  
لِيَحْذَرُوا وَيَحْذَرُوا .

وَمِنْ هَذَا التَّعَاوُنِ الصَّادِقِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالِدُّعَاةِ عَلَى  
تَنْوُعِ اخْتِصَاصَاتِهِمْ، يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ مَا يَنْشُدُهُ كُلُّ مُسْلِمٍ  
غَيْرٍ .

○ خَطَرُ الطَّعْنِ بِالْعُلَمَاءِ :

أَمَّا الطَّعْنُ فِي بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَوْ طُلَّابِ الْعِلْمِ،  
وَنَبْزُهُمْ بِجَهْلِ فَقْهِ الْوَاقِعِ، وَرَمْيُهُمْ بِمَا يُسْتَحْيَى مِنْ

إيراده: فهذا خَطَأٌ وَعَلَطٌ ظاهرٌ لا يَجُوزُ استمرارُهُ، لأنَّهُ من التَّبَاغُضِ الَّذِي جَاءَتْ الأحاديثُ الكثيرةُ لِتَنْهِي المُسْلِمِينَ عَنْهُ، بَلْ لِتَأْمُرَهُمْ بِضِدِّهِ مِنَ التَّحَابِّ وَالتَّلَاقِي وَالتَّعَاوُنِ .

### ○ كيف نُعالِجُ الأخطاءَ ؟

وأما الواجبُ على أيِّ مُسلمٍ رأى أمراً أخطأ فيه أخذُ العلماءِ أو ( الدُّعَاةِ ) : فهو أن يَقومَ بِتذكيرِهِ، وَنُصَحِهِ :

فإن كان الخَطَأُ في مكانٍ مَحْصُورٍ : كان التَّنْبِيهُ في ذلك المكان نَفْسَهُ دونَ إعلانٍ أو إشهارٍ، وبألَّتِي هي أَحْسَنُ لِلَّتِي هي أَقْوَمُ .

وإن كانَ الخَطَأُ مُعلَناً مَشْهُوراً، فلا بُأسَ مِنَ التَّنْبِيهِ والبيانِ لهذا الخَطَأِ، وعلى طريقةِ الإعلان، ولكن كما قال اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالتَّوَعُّظَةِ

الْحَسَنَةُ وَجَادِلْهُمْ بِأَتْيِ هِيَ أَحْسَنُ ﴿١١﴾ .

وَمِنْ الْمَهْمُ بَيَانُهُ أَنَّ التَّخَطُّعَةَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا هُنَا  
لَيْسَتْ التَّخَطُّعَةُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى حِمَاسَةِ الشَّبَابِ وَعَوَاطِفِهِمْ ،  
دُونَنَا عِلْمٍ أَوْ بَيِّنَةٍ ، لَا ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ : التَّخَطُّعَةُ الْقَائِمَةُ  
عَلَى الْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ ، وَالذَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ <sup>(١)</sup> .

وهذه التَّخَطُّعَةُ - بهذه الصُّورَةُ اللَّيِّنَةُ  
الْحَكِيمَةُ - لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُخْلِصِينَ  
وطلَّابِ الْعِلْمِ النَّاصِحِينَ ؛ الَّذِينَ هُمْ فِي عِلْمِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ  
عَلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَلَى نَهْجِ  
سَلَفِ الْأُمَّةِ .

أَمَّا إِذَا كَانَ مَنْ يُرَادُ تَخَطُّعُهُ مِنَ الْمُتَحَرِّفِينَ عَنْ  
هَذَا الْمَنْهَجِ الرَّبَّانِيِّ ، فَلَهُ - حِينَئِذٍ - مُعَامَلَةٌ خَاصَّةٌ ،  
وَأُسْلُوبٌ خَاصٌّ يَلِيقُ بِقَدْرِ انْحِرَافِهِ وَبُعْدِهِ عَنْ جَادَّةِ

---

(١) التَّحَلُّ : ١٢٥ .

(٢) فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا الْكَلَامَ وَلْيَتَذَكَّرْ . ( علي ) .

الحَقُّ والصَّوابُ .

○ خَطَرُ ( السِّيَاسَةِ ) المُعاصرة :

ولا بُدَّ - أخيراً - مِن تَعْرِيفِ المُسلمينَ بِأمرِ مُهمٍّ  
جَدًّا في هذا الباب ، فأقولُ :

يَجِبُ أَلَّا يَدْفَعَنَا الرِّضَا بِفقه الواقع - بصورته  
الشرعيَّة - ، أو الانشغالُ به ، إلى ولوجِ أبوابِ السِّيَاسَةِ  
المُعاصرة الظَّالِمِ أَهلُها ، مُغْتَرِّينَ بكلماتِ السَّاسةِ ، مُرَدِّدينَ  
لأساليبهم ، غارقين بطرائقهم .

وإنَّما الواجبُ هو السَّيرُ على السِّيَاسَةِ الشرعيَّةِ ،  
أَلَّا وهي « رعايَةُ شُؤُونِ الأُمَّةِ » ، ولا تَكُونُ هذه الرِّعايَةُ  
إلَّا في ضوءِ الكتابِ والسُّنةِ ، وعلى مَنهجِ السُّلفِ  
الصَّالحِ ، وبِيدِ أُولي الأمرِ مِنَ العُلَماءِ العاملينَ ، والأُمراءِ  
العادلينَ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَرْعُ بِالسُّلْطَانِ ما لا يَرْعُ بِالْقُرْآنِ <sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر « الدَّرُ المنثور » ( ٩٩/٤ ) .



أما تلك السِّيَاسَةُ الْغَرِيبَةُ الَّتِي تَفْتَحُ أَبْوَابَهَا، وَتَغْرِهُ  
أَصْحَابَهَا: فَلَا دِينَ لَهَا، وَسَائِرُ مَنْ انْسَاقَ خَلْفَهَا، أَوْ  
غَرَقَ بِبَحْرِهَا : أَصَابَهُ بِأَسْهُاءَ، وَضَرَبَهُ بِجَحِيمِهَا؛ لِأَنَّهُ  
انْشَغَلَ بِالْفِرْعَ قَبْلَ الْأَصْلِ ! وَرَجِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ : « مَنْ  
تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ : عُوقِبَ بِحِرْمَانِهِ » .  
وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلسُّدَادِ .

وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .





## فهرسُ الكتاب

٥ .....	تقديم
٢٩ .....	مقدّمة المؤلّف
٣١ .....	فقه الواقع
٣٢ .....	واقع المسلمین
٣٣ .....	معرفة الحقّ بالردّ
٣٣ .....	مسألة « فقه الواقع »
٣٥ .....	أهمّیّة معرفة الواقع
٣٦ .....	من أنواع « الفقه » الواجبة
٣٧ .....	نريدُ ( المنهج ) لا مُجرّد الكلام
٣٨ .....	الانقسام حول « فقه الواقع »

- ٣٩ ..... الكمالُ عزيزٌ؛ فالواجبُ التَّعاونُ  
 ٤٠ ..... خطأً ( العالم ) لا يُسْقِطُهُ  
 ٤١ ..... خطأً ( الجَهل ) بالواقع  
 ٤٣ ..... التَّأكيد على وجوب التَّعاونِ  
 ٤٤ ..... الغُلُوُّ فيما لا يَبْدُ منه  
 ٤٥ ..... لا يُتَكَرَّرُ ( فقه الواقع )  
 ٤٦ ..... بينَ العُلَماءِ والحُكَّامِ  
 ٤٨ ..... عِلَّةُ ذَلِّ المُسلمينِ  
 ٤٨ ..... مِن أغلاطِ بعضِ ( الدُّعاة )  
 ٤٩ ..... التَّصفيةُ والتَّربيةُ  
 ٥١ ..... الإسلامُ الصَّحيحُ  
 ٥٢ ..... كيف يأتي نصرُ اللَّهِ ؟  
 ٥٣ ..... سَبَبُ ( مرض ) المُسلمينِ  
 ٥٥ ..... الغُلُوُّ في ( فقه الواقع )

٥٦	.....	واقع ( الدُّعاة ) مع « فقه الواقع »
٥٧	.....	القول الوَسْط الحَقُّ في « فقه الواقع »
٥٨	.....	وجوب المحبَّة والولاء
٥٩	.....	خَطَرُ الطُّعن بالْعُلَماء
٦٠	.....	كيف نعالج الأخطاء ؟
٦٢	.....	خَطَر ( السِّيَاسة ) المُعاصرة
٦٥	.....	فهرس الكتاب

